وَالى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله موزنة المضارع اسم فاعل
من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زايد قد سبقا
وَاختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف
يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانها
من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودي الى التباس ما باسم
الالة منه كمفعل فِي هذا باب الكسر يودي الى التباسه باسم المكان كمفعل
ياتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة
مفعول من المتعدي كمنصور ومقصود ومعقود ومن اللازم كمدخول عليه وممرور
به زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من الالتباس
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو والمعنى عام وموقع تفعل في كلامهم ومنه اي
من اسم المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومرعو الا انها
غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ ماصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن
قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت
بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وَاصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو
الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف
لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وَذهب
الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء
لئلا يلتبس بالواوي وَاصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء وَاصل
مرعو مرعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وَالى بناء اسم المفعول
من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول وياتي
وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه لكن لا يكون
بميم مضمومة مكان حرف المضارعة كما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان
شئت قلت بلفظ اسم فاعله لكن مع فتح ما قبل الاخر والى ذلك اشار من
قول الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وياتي من
المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد
منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كرهين بمعنى مرهون وكحيل بمعنى مكحول
وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان
كثيرا واليه اشار في النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقد ينوب فعيل
ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بمعنى القادر ورحيم
بكسر الحاء تقول نهر قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت
العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل هذا باب
اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها
تونث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما
تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما

بعمله

أي التنا سبه ما في الوضع من الخلاف لأن الرابع والموقع بعض المعول المحو ومثال والكسر ير ... ص ج

نوله عين الفعل مراده عين الكلمة

بعمله اسم الفاعل وانتصب على ما جرى لانه اقل درجات المتعدي وَكان اصلها ان لا تعمل
النصب لمباينتها للفعل بدلالتها على الثبوت وَتكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما
اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل
لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن
فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لان ما لا يمكن انفكاكه
كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي
الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد وخرج
باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه
فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة
انه لا يقال ضارب ابيه لئلا توهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب
ابوه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب
فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول
لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على
الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى تقدر تحويل اسناده عنه اي عن مرفوعها الى
ضمير موصوفها ويشهد في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم
اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم
مثله والدليل الثاني انهم يونثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه
فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور
فهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه
بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى
وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته
مجازا عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز
قريب وَالباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع
اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عندك امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار
والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف
اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا
بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره
فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من
كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه لا بمجاز بعيد نسرا من المضاف وهو
الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وهو
الهاء وارادة المضاف ووجه قربه الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق
كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن
الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث
الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه باضافته
الى مرفوعه حسنة وما لا فلا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وجيز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1